قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552

البحث البلاغي في كتاب "الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري" للشيخ شهاب الدين الشهرزوري

Rhetoric Research in Sheikh Shahāb al-Dīn al-Shahrazūrī's book "al-Kawthar al-Jārī ‘ilā Riyādh ‘ahadith al-Bukhārī"

حسن سرباز [1] *، عبدالله رسول نجاد [2]
[1] جامعة كُردستان، سنندج – ايران
[2] جامعة كُردستان، سنندج – ايران

Key words:

Sahīh al-Bukhārī, Shahabuddin al-Shahrazuri, al-Kawthar al-Jārī, ‘ilā Riyādh ‘ahadith al-Bukhārī , Rhetoric Research.

Abstract

Sheikh Shahāb al-Dīn Ahmad bin Isma'il bin Uthmān al-Shahrazūrī al-Kurāni is considered among the greatest Kurdish scholars in the ninth century Hijri. He has several scholarly works in the fields of exegesis, Hadith, Usūl al-fiqh, linguistics. The most important of these is his precious commentary on prophetic tradition entitled "al-Kawthar al-Jārī ‘ilā Riyādh ‘ahadith al-Bukhārī", in which sahīh al-Bukhārī is explained and analyzed. In this book, Sheikh Shahāb al-Dīn has explained the Hadith in sahīh al-Bukhārī sufficiently. He has begun his explanation with a brief introduction of the narrators of the Hadith, afterward, he has touched upon an explanation of the words of each Hadith and a clarification of its expressions. No with this, he has also referred to diverse important resources in language, rhetoric, jurisprudence, exegesis and Kalām, and extracted from them valuable information which has been used in his commentary. He also refered to the works of the previous commentators on al-Bukhārī like al-Kirmānī, Ibn Battal, al-Khattabi and Ibn Hajar al-Asqalāni. He criticizes, analyses and sometimes rejects their viewpoints and expresses his own.

This research aims to study the rhetorical aspects of "al-Kawthar al-Jārī ‘ilā Riyādh ‘ahadith al-Bukhārī", according to an analytic-descriptive methodology, so that a part of the rhetorical aspect of the prophetic Hadith has been emphasized, and the rhetoric intuition and literary taste of the Hadith narrators and commentators especially that of Sheikh Shahābuddin al-Shahrazuri has been explained. Restriction, allegory, synecdoche, mental trope, and all types of metaphor are among the most important topics he has touched upon.

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال : 2019-07-12

المراجعة : 2019-10-12

القبول : 2019-10-22

الكلمات المفتاحية:

صحيح البخاري، شهاب الدين الشهرزوري، الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث صحيح البخاري، البحث البلاغي.

ملخص

يعتبر الشيخ شهاب الدين أحمد بن إسماعيل بن عثمان الشهرزوري الكوراني من كبار علماء الكرد في القرن التاسع الهجري وله آثار علميّة مختلفة في مجال التفسير والحديث وأصول الفقه وعلوم اللغة ومن أهمّها كتابه القيّم في شرح الأحاديث النبويّة "الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري"، الذي تناول فيه بالشرح والتحليل كتاب "صحيح البخاري". وقد شرح الشيخ شهاب الدين في هذا الكتاب أحاديث صحيح البخاري شرحا وافياً فبدأ في شرح كلّ حديث بتعريف مختصر لرواة الحديث، ثم تطرّق إلى شرح مفردات الحديث وتوضيح عباراته. وهو لم يكتف بذلك بل راجع مصادر مهمّة ومتنوّعة في اللغة والبلاغة والفقه والتفسير وعلم الكلام واستخرج منها معلومات قيّمة استفاد منها في شرحه، كما راجع آثار شرّاح البخاري قبله مثل الكرماني وابن بطّال والخطابي وابن حجر العسقلاني ليقوم بنقدها وتحليلها ويردّ آرائهم في بعض المواضع ويبدي رأيه.

ويهدف هذا البحث مستفيدا من المنهج الوصفي- التحليلي إلى دراسة الجوانب البلاغية في كتاب "الكوثر الجاري إلى رياض صحيح البخاري" ليبرز جزء من الجانب البلاغي في الحديث النبوي ويبيّن الحس البلاغي والذوق الأدبي عند المحدثين وشراح الحديث خاصة عند الشيخ شهاب الدين الشهرزوري. ومن الموضوعات البلاغية المهمة التي تطرّق إليها في شرحه هي القصر، والتشبيه، والمجاز العقلي، والمجاز المرسل، والاستعارة بأنواعها.

* Corresponding author at: university of Kurdistan, Sanandaj, IRAN
Email : h.sarbaz@uok.ac.ir

المقدمة

الحديث النبوي الشريف هو المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، وذلك لأن كلّ ماصدر عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم من قول أو فعل أو تقرير مصدره الوحي لاالهوى وكما أن القرآن الكريم يمثّل قمّة الفصاحة وذروة البلاغة، فإنّ الحديث النبوي أيضا قد بلغ أعلى درجات الفصاحة والبلاغة بعده، حيث صدر عمّن نشأ وترعرع في بني سعد وعاش بين قريش وأدّبه ربّ العالمين ونزل على قلبه وجرى على لسانه القرآن الكريم فأصبح أفصح العرب «على أنه لايتكلّف القول ولايقصد إلى تزيينه، ولايبغي إليه وسيلة من وسائل الصنعة، ولايجاوز به مقدار الإبلاغ في المعنى الذي يريده»[1]. ويشير الجاحظ إلى فصاحة النبي صلى الله عليه وسلّم وبلاغته واصفا كلامه: «وهو الكلام الذي قلّ عدد حروفه وكثر عدد معانيه، وجَلَّ عن الصنعة ونزِّه عن التكلف وكان كما قال الله تبارك وتعالى: قل يا محمد: وما أنا من المتكلِّفين. فكيف وقد عاب التشديق، وجانب أصحاب التقعيب، واستعمل المبسوط في موضع البسط والمقصور في موضع القصر، وهجر الغريب الوحشي، ورغب عن الهجين السوقي، فلم ينطق إلا عن ميراث حكمة، ولم يتكلم إلا بكلام قد حُفَّ بالعصمة وشيِّد بالتأييد ويسِّر بالتوفيق... ثم لم يسمع الناس بكلام قط أعمّ نفعا ولا أقصد لفظا ولا أعدل وزنا ولا أجمل مذهبا ولا أكرم مطلبا ولا أحسن موقعا ولا أسهل مخرجا ولا أفصح معنى ولا أبين في فحوى من كلامه صلى الله عليه وسلّم». [2]

ولقد اهتم المسلمون بالحديث النبوي وفصاحته وبلاغته رواية وجمعا وشرحا منذ صدر الإسلام كما اهتموا بالقرآن الكريم وإعجازه البياني والبلاغي. وكان الصحابة رضوان الله تعالى عليهم يحرصون على تتبع أقوال الرسول وأفعاله فكانوا يتسابقون إلى مجالسه ويقطعون المسافات البعيدة من أجل سماع أحاديثه وحفظها وبذلك حفظوا الأحاديث النبوية في صدورهم إلى أن اقتفى أثرهم في ذلك التابعون فحرصوا على لقاء الصحابة للنهل من علومهم وحفظ ما لديهم من الأحاديث النبوية وقد أدى جهودهم المباركة إلى جمع السنّة وتدوين الحديث في المسانيد والصحاح والسنن فظهرت منذ القرن الثاني للهجرة المصنّفات الحديثيّة مثل الموطأ للإمام مالك، ومسند الإمام أحمد، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجة وغير ذلك من كتب الحديث.

وبعد ذلك حظيت هذه الكتب الحديثيّة بالقبول والرضى من جانب علماء الإسلام فقاموا بقرائتها وتدريسها وحفظها وتعهّد بعضهم من أمثال الكرماني وابن بطال والنووي وابن حجر العسقلاني والعيني والقسطلاني وغيرهم بشرح هذه الكتب فظهرت شروح مختلفة شرحوا فيها كتب الحديث واستخرجوا ما فيها من الدقائق العلمية والفكرية والفقهية وكشفوا مافيها من الجماليات البلاغية والبيانية. وكل واحد منهم قد انتهج في شرحه منهجا يتلائم مع نزعاته الفكرية وتخصصاته العلميّة، فغلبت على بعض الشروح النزعة الكلامية وعلى بعضها النزعة الفقهية وعلى بعضها النزعة الأصولية وعلى بعضها الآخر النزعة الأدبية والبلاغية.

ومن شرّاح الحديث المعروفين الشيخ شهاب الدين أحمد بن إسماعيل بن عثمان الشهرزوري الكوراني. وهو يعتبر من كبار علماء الكرد في القرن التاسع الهجري وله آثار علميّة مختلفة في مجال التفسير والحديث وأصول الفقه وعلوم اللغة ومن أهمّها كتابه القيّم في شرح الأحاديث النبويّة "الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري"، الذي تناول فيه بالشرح والتحليل كتاب "صحيح البخاري". وقد شرح الشيخ شهاب الدين في هذا الكتاب أحاديث صحيح البخاري شرحا وافياً فبدأ في شرح كلّ حديث بتعريف مختصر لرواة الحديث، ثم تطرّق إلى شرح مفردات الحديث وتوضيح عباراته. وهو لم يكتف بذلك بل راجع مصادر مهمّة ومتنوّعة في اللغة والبلاغة والفقه والتفسير وعلم الكلام واستخرج منها معلومات قيّمة استفاد منها في شرحه، كما راجع آثار شرّاح البخاري قبله مثل الكرماني وابن بطّال والخطابي وابن حجر العسقلاني ليقوم بنقدها وتحليلها وردّ آرائهم في بعض المواضع وإبداء رأيه.

ويهدف هذا البحث مستفيدا من المنهج الوصفي- التحليلي إلى دراسة الجوانب البلاغية في كتاب "الكوثر الجاري إلى رياض صحيح البخاري" ليبرز جزءً من الجانب البلاغي في الحديث النبوي ويبيّن الحس البلاغي والذوق الأدبي عند المحدثين وشراح الحديث خاصة عند الشيخ شهاب الدين الشهرزوري. وقد زاد رغبة الباحث إلى هذا البحث جملة من الأسباب منها:

1- أهميّة صحيح البخاري من بين كتب الحديث

2- القيمة العلمية لشرح "الكوثر الجاري إلى رياض صحيح البخاري"

3- اهتمام الشيخ شهاب الدين الشهرزوري بالجوانب البلاغية في شرح الأحاديث النبوية.

الدراسات السابقة

فهناك دراسات مختلفة تطرّقت إلى الجوانب البلاغية في الأحاديث النبوية ويمكن تقسيمها إلى الأقسام التالية:

أولا: الدراسات التي تتعلّق بالبلاغة النبوية بصورة عامة

وهي الدراسات التي تتطرّق إلى البلاغة النبوية بصورة عامة غير ملتزمة بكتاب خاص من كتب الحديث أو شروحه، والأحاديث المدروسة في هذه الدراسات غير منحصرة في كتاب خاص من كتب الحديث. وفي هذا المجال نشير على سبيل المثال لا الحصر إلي كتاب "المجازات النبوية" للشريف الرضي، وكتاب "إعجاز القرآن والبلاغة النبوية" لمصطفى صادق الرافعي، وكتاب "البلاغة النبوية" لمحمد رجب البيومي، وكتاب "مدخل إلى البلاغة النبوية" لحلمي محمد القاعود،

وكتاب "الحديث النبوي الشريف من الوجهة البلاغية" لكمال عزالدين، وكتاب " من البلاغة النبوية" لكامل سلامة الدقس، وكتاب "من بلاغة الحديث النبوي لمحمد أحمد سحلول، وكتاب "بلاغة الحذف في الحديث الشريف" لخالد علي حسن داود و...

ثانيا: الدراسات المتعلقة بالجوانب البلاغية في كتب الحديث

وهي الدراسات التي تدرس الجوانب البلاغية في كتب حديثية معيّنة ومنها: كتاب "الاستعارة في الحديث النبوي الشريف (صحيح البخاري) لمحمد علي ابراهيم حسين علي الطائي، وكتاب "البديع في الحديث النبوي الشريف دراسة بلاغيّة في صحيح البخاري" لخالد علي حسن داود، وكتاب "التقابل في الحديث النبوي الشريف دراسة بلاغية في كتاب اللؤلؤ والمرجان" لخطاب أسماء سعود، ومقالة "بلاغة التشبيه في الحديث النبوي، في صحيح البخاري" لفائز طه عمر المطبوعة سنة 2012م في المجلد العشرين من مجلة جامعة تكريت للعلوم.

ثالثا: الدراسات التي تتعلّق بالجوانب البلاغية في شروح الحديث

وهي الدراسات التي تعنى بالجوانب البلاغية في كتب شروح الحديث. والدراسات في هذا المجال محدودة ولم يجد الباحث إلا الدراسات التالية:

تحدّث محمد رفعت أحمد زنجير (2015م) في كتابه "دراسات في البلاغة النبوية، عرض لمسائل البلاغة وعلومها وبعض القضايا النقدية في الحديث النبوي من خلال كتاب فتح القدير شرح الجامع الصغير للمناوي" عن الجوانب البلاغية والنقدية في كتاب فتح القدير. ودرس عبدالرحيم ثابت (2016م) في بحثه المنشور في العدد 41 من مجلة "المعيار" الجزائرية بعنوان " الظواهر البلاغية في الأحاديث النبوية دراسة تطبيقية في كتاب عمدة القاري للعيني نموذجا" التشبيه والاستعارة والكناية في كتاب "عمدة القاري في شرح صحيح البخاري لبدرالدين العيني ليبرز مدى توظيف الإمام العيني لعلم البلاغة في شرح الأحاديث النبوية.

وتطرّقت الكاتبة زينب طلعت حسن محمد (2015م) في رسالتها للدكتوراه في جامعة عين شمس بعنوان "الخطاب البلاغي عند شرّاح الحديث النبوي بهجة النفوس لابن أبي جمرة نموذجا" إلى نماذج من الخطاب البلاغي عند شراح الحديث في شروح "فتح الباري شرح صحيح البخاري" و "شرح النووي على صحيح مسلم" و"تحفة الأحوذي شرح سنن الترمذي" و"سنن ابن ماجه بشرح السندي" و"المنتقى شرح موطأ الإمام مالك" و"شرح الأربعون النووية"، ثم تحدّثت في الفصول التالية عن مباحث علم المعاني وعلم البيان وعلم البديع في خطاب ابن أبي جمرة في شرح الحديث النبوي. ونفس الكاتبة (2016م) في مقالتها "صورة من بلاغة اللفظة المفردة عند أبي جمرة في شرح الحديث النبوي" درست بلاغة اللفظة المفردة وتوظيف الجانب الصوتي لتوصيل المفهوم والعلاقة بين اللفظة ودلالتها في كتاب "بهجة النفوس" لابن أبي جمرة.

وأما بالنسبة إلى الشيخ شهاب الدين الكوراني وكتابه "الكوثر الجاري إلى رياض صحيح البخاري" فلم يجد الباحث إلا دراسة للباحثين هادي شهاب حمد وعباس رحيل حردان (2013م) في مجلة جامعة الأنبار للغات والآداب العدد11 بعنوان "البحث الدلالي في كتاب الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري للإمام الكوراني". وقد درس الباحثان في هذه المقالة الاشتراك اللفظي، والأضداد، والترادف، والمثلث اللغوي في كتاب "الكوثر الجاري إلى رياض صحيح البخاري للشيخ شهاب الدين الكوراني.

2. نبذة عن حياة الشيخ شهاب الدين الكوراني و كتابه "الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري"

هو الشيخ أحمد بن اسماعيل بن عثمان الكوراني الشهرزوري الملقب بـ شمس الدين وشهاب الدين. وهو فقيه ومحدث ومفسّر كرديّ ولد سنة 813هـ في منطقة شهرزور الواقعة الآن في كردستان العراق. نشأ وتعلّم شهاب الدين في مسقط رأسه ثم ارتحل إلى القاهرة وتفقّه بها وقرأ هناك القراءات العشر بطريق الاتقان والإحكام وقرأ الحديث والتفسير وأجازه علماء عصره في العلوم المذكورة وأجازه ابن حجر العسقلاني في الحديث وشهد له بأنه قرأ عليه الحديث ولاسيما صحيح البخاري رواية ودراية [3]. وهو قد أشار إلى ذلك في مقدمة كتابه "الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري" [4].

ثم ارتحل إلى بلاد الترك فولّي التدريس في بروسا وغيرها وعهد إليه السلطان مراد بتعليم ولده السلطان محمد الفاتح فأقرأه القرآن وأحسن تأديبه، ولما ولّي محمد الفاتح السلطنة بعد وفاة أبيه، ولاّه قضاء العسكر ثم انتقل منه إلى منصب الفتوى[5]، فبقي عنده وتحسّن حاله بحيث لم يصر عند محمد الفاتح أحظى منه. وبعد سنوات من التدريس والتأليف والفتوى، توفّي سنة 893هـ في اسطنبول ودفن فيها [6].

وهو يعتبر من كبار علماء الكرد في القرن التاسع الهجري وله آثار علميّة مختلفة في مجال التفسير والحديث وأصول الفقه وعلوم اللغة ومن أهمّها:

1- الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع للسبكي في أصول الفقه

2- الشافية في علم العروض والقافية

3- المرشح شرح الكافية لابن الحاجب في النحو

4- غاية الأماني في تفسير الكلام الرباني

5- الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري[7].

وهذا الكتاب الأخير يعتبر من أهم أثاره وقد تناول فيه بالشرح والتحليل كتاب "صحيح البخاري" وقد قام الشيخ أحمد عزّو عناية من علماء الشام بتصحيح و تحقيق هذا الكتاب وطبعه في دار إحياء التراث العربي ببيروت سنة 2008م في 11مجلدا.

وفي سنة 2012م طبعه دارالكتب العلمية في بيروت بتصحيح وتحقيق محمد بن رياض الأحمد. وبمقارنة بين الطبعتين نرى أن طبعة دار الكتب العلمية بتصحيح و تحقيق محمد بن رياض الأحمد لاتختلف كثيرا عن طبعة دار إحياء التراث العربي بتصحيح وتحقيق الشيخ أحمد عزّو عناية، حيث النص هو النص ومعظم الهوامش هي نفس الهوامش وحتى الأخطاء المطبعية الموجودة في الطبعة الأولى قد تكرّرت في الطبعة الثانية. فقد جاء في النسختين "وضل الصلاة على سائر فروع الإيمان..." بدل "وفضل الصلاة..." [8]. وجاء أيضا في النسختين: "قال ابن الأثير في المثل السائد" بدل "في المثل السائر" [9]. وقد تكرّر في العبارة التالية أخطاء ثلاثة في النسختين: "هذا الحديث وأمثاله للعلماء فيه طريقان، العلف يفوّضون عليه إليه تعالى، والخلف يؤلونه تأويلا على قانون الشرع" [10]. والعبارة الصحيحة هي: "...السلف يفوّضون علمه إليه تعالى، والخلف يؤوّلونه تأويلا..." وهناك أخطاء مطبعية كثيرة أخرى قد تكرّرت في النسختين!!!

وقد قام بعض طلاب الماجستير في رسائلهم الجامعية في جامعة أم القرى بمكة المكرمة بتصحيح و تحقيق أجزاء من الكتاب. وقد أشاروا جميعا إلى النسخة المصحّحة من جانب الشيخ أحمد عزّو عناية وذكروا بعض المآخذ على تصحيحه لتوجيه دراساتهم ولكن لم يُشر أحد منهم إلي النسخة المصحّحة من جانب محمد بن رياض الأحمد.

3. البحث البلاغي في كتاب "الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري"

شرح الشيخ شهاب الدين الكوراني في هذا الكتاب أحاديث صحيح البخاري شرحا وافيا وراجع مصادر مهمّة ومتنوّعة في اللغة والبلاغة والفقه والتفسير وعلم الكلام واستخرج منها معلومات قيّمة استفاد منها في شرحه، كما راجع آثار شرّاح البخاري قبله مثل الكرماني وابن بطّال والخطابي وابن حجر العسقلاني ليقوم بنقدها وتحليلها. ومن الجوانب المهمّة في هذا الشرح هو الجانب البلاغي والاهتمام بالظواهر البلاغية في شرحه للأحاديث النبوية، وهذا ما سيقوم الباحث بدراسته في هذا البحث من خلال محاور أربعة وهي القصر، والتشبيه، والمجاز، والاستعارة، وذلك لأن معظم الجوانب البلاغية التي تطرّق إليها الشارح في شرحه ينحصر في هذه المحاور.

3. 1. القصر

فالقصر من الموضوعات المهمة في علم المعاني وهو تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص وهو ينقسم إلى حقيقي وغير حقيقي وكل واحد منهما ينقسم إلى قصر الموصوف على الصفة و قصر الصفة على الموصوف. والقصر باعتبار اعتقاد المخاطب إما قصر قلب أو قصر إفراد أو قصر تعيين [11].

وقد أشار الكوراني إلى هذا الأسلوب البلاغي في مواضع متعددة من شرحه. ففي شرحه لحديث «**إنَما الأعمالُ بالنيّاتِ وإنَما لكلّ امرئٍ ما نوى**» يشير إلى وجود أسلوب القصر وطريقته فيه قائلا: «لفظة إنما تفيد الحصر باتفاق العلماء» [12]. ثم يشير إلى ميزة طريقة إنما في القصر والفرق بينها وبين طريقة النفي والاستثناء ويقول: «وموضع استعماله حيث يكون المخاطب عالما بمضمون الجملة غير منكر بخلاف "ما وإلا" فإنهما يستعملان في موضع الإنكار» [13]. وهذه النكتة هي ما صرّح به البلاغيون [14]. وبعد أن بيّن الفرق بين "إنما" و"ماوإلا" أشار إلى أن قول البلاغيين أن "إنما" بمعنى "ما وإلا" ليس بمعنى ترادفهما، بل بمعنى مطلق النفي والإثبات [15]. وقد صرّح بذلك الشيخ عبدالقاهر الجرجاني قائلا بعد أن نقل قول أبي علي الفارسي نقلا عن النحويين أن قوله تعالى "قل إنما حرّم ربي الفواحش ما ظهر منها ومابطن" بمعنى ماحرّم ربي إلاّ الفواحش: «اعلم أنهم وإن كانوا قد قالوا هذا الذي كتبته لك، فإنهم لم يعنوا بذلك أن المعنى في هذا هو المعنى في ذلك بعينه، وأن سبيلهما سبيل اللفظين يوضعان لمعنى واحد... يبيّن لك أنهما لايكونان سواء، أنه ليس كلّ كلام يصلح فيه "ما وإلا"، يصلح فيه "إنما"» [16]. ثم يطرح سؤالا حول استعمال "إنما" لمخاطب عالم بالحكم غير منكر له ويجيب عنه بنفسه ويقول: «فإن قلت: إذا كان المخاطب عالما غير منكر فلايخاطب بالكلام، فضلا عن طريق القصر؟ قلت ماذكرناه كلام الشيخ الإمام في "دلائل الإعجاز" وفيه تسامح، فإنه أراد به مخاطبا لايقرّ على خطئه حتى إن إنكاره يزول بأدنى إشارة كما صرّح به في المفتاح» [17]، حيث يقول السكاكي في "مفتاح العلوم": «وطريق إنما يسلك مع مخاطب في مقام لايصرّ على خطئه أو يجب عليه أن لايصرّ على خطئه» [18].

ويتحدث الكوراني عن وجه دلالة إنما على القصر ويردّ رأي بعض الأصوليين القائلين بأن "إنما" تشكّلت من "إنّ" للإثبات و"ما" للنفي ويعتقد أن "إنما" حرف مستقل يتضمّن معنى النفي والإثبات ويقول: «فإن قلتَ: ما وجه دلالة "إنما" على النفي والإثبات؟ قلتُ: ذكر بعض الأصوليّين أن "إنّ" للإثبات، و "ما" للنفي، ولايتوجهان إلى شيء واحد، فـ"إنّ" لإثبات المذكور و"ما" لنفي غير المذكور، وهذا هو القصر. وهذا باطل، وذلك أن "إنّ" لاتدخل إلاّ على الاسم و"ما" لاتنفي إلاّ مادخلت عليه بإجماع أهل العربية. فالحق أنه حرف مستقل متضمّن لمعنى النفي والإثبات» [19]. ورأي الكوراني هذا يتوافق مع ما صرّح به السكاكي في مفتاح العلوم قائلا: «والسبب في إفادة إنما معنى القصر هو تضمينه معنى ما وإلا... وترى أئمة النحو يقولون: إنما تأتي إثباتا لما يذكر بعدها ونفيا لما سواه ويذكرون لذلك وجها لطيفا... وهو أن كلمة "إنّ" لما كانت لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه ثم اتصلت بها "ما" المؤكّدة لا النافية على ما يظنه من لا وقوف له بعلم النحو، ضاعف تأكيدها فناسب أن يضمن معنى القصر» [20].

ثم يشير الكوراني إلى الجمع بين لام الاستغراق في "الأعمال" و"إنما" المفيدة للحصر لتأكيد معنى الحصر ويقول: «فإن قلتَ: اللام في الأعمال للاستغراق فأيّ حاجة إلى إنما لإفادة الحصر؟ قلتُ: إنما هنا لتأكيد معنى الحصر» [21]. وفي نهاية

البحث البلاغي في هذا الحديث، يتطرّق إلى تكرار القصر بـ "إنما" في "وإنما لكلّ امريء مانوى" وعدم الاستغناء بالقصر بها في "إنما الأعمال بالنيّات" قائلا: «الحصر في الأعمال بالنيات حصر المسند إليه في المسند، كما لخّصناه، وهذا حصر المسند في المسند إليه، ومعناه: لايحصل لامريء إلاّ منويّه، فلو أراد أن يصلّي صلاة العصر ونوى الظهر لايحصل له العصر، وإن صدق على عمله أنه مقرون بالنيّة. فقد بان أن الحصر الأول لايغني عن الثاني» [22]. وذلك لأن "الأعمال" في "إنما الأعمال بالنيات" مسند إليه و مقصور و"بالنيات" مسند و مقصور عليه فيكون من قصر المسند إليه على المسند وأما في "وإنما لكلّ امريء مانوى" لفظة "لكل امريء" مسند مقدم على المسند إليه ومقصور، و"مانوى" مسند إليه مؤخر ومقصور فيكون من قصر المسند على المسند إليه.

فإن الكوراني في شرحه لأسلوب القصر في هذا الحديث النبوي اهتم فقط بطريق القصر وشرح إنما دون أن يتطرق إلى نوع القصر فيه باعتبار الحقيقة والإضافة، والصفة والموصوف واعتقاد المخاطب.

وتحدث الكوراني في شرح حديث بدأ الوحي حينما قال جبريل للنبي صلّى الله عليه وسلّم "اقرأ" فقال النبي "ماأنا بقاريء" عن نوع القصر باعتبار اعتقاد المخاطب واعتبره قصر الإفراد وقال: «والظاهر في القصر أنه قصر إفراد، فإن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم حمل كلامه على أنه ظنّه قارئا كسائر الناس، فقال أنا الذي مقصور على عدم القراءة» [23]. ثم تطرّق إلى دليل وجود القصر وطريقته في الحديث وهو وقوع المسند إليه في سياق النفي قائلا: «فإن المسند إليه إذا وليه حرف النفي [24] نحو: ما أنا قلتُ هذا يفيد ثبوت القول، وأنت تنفيه عنك» [25]. ثم أشار إلى أقوال الآخرين حول القصر الموجود في الحديث وقال: «وحمله بعضهم على التقوى، لأن القصر يفيد ردّ المخاطب من الخطأ إلى الصواب، ولايتصوّر ذلك في جبريل عليه السلام، وتكلّف أخرون في توجيه القصر بما لايرتضى» [26]. وفي النهاية يردّ هذه الأقوال ويقول: «وكلّ ذلك خبط، لأنه لم يدرِ أنه ملَك فضلا عن كونه جبريل» [27].

وناقش الشهرزوري نوع القصر في حديث «من نسي صلاة فليصلِّ إذا ذكرها، لاكفّارة لها إلاّ ذلك» قائلا: «قال بعضهم: قوله: "لاكفارة لها غير ذلك" يحتمل الوجهين: أحدهما، لايكفّرها غير قضائها، والآخر لايلزمه غرامة ولاصدقة ولازيادة على تلك الصلاة، فعلى الأول قصر قلب، وعلى الثاني قصر إفراد» [28]. ولايكتفي الكوراني هنا بنقل قول الأخرين، بل يقوم بمناقشته ورده ويقول: «وقد وهم فيما قال، وذلك أن قوله "لايكفّرها غير قضائها" لايلزم أن يكون قلبا، لجواز أن يكون اعتقاد المخاطب أن قضاءها والصدقة بالمال مثلا كل منهما كفارة، فأيما اختار سقط الإثم كما كان في الصوم أول ما فرض التخيير بين الصوم والإطعام، فردّه الشارع بإفراد القضاء بالحكم، ومثله قصر إفراد عند صاحب "المفتاح" وسمّاه صاحب "التلخيص" قصر تعيين» [29].

فالقصر عند السكاكي بالنظر إلى اعتقاد المخاطب إما قصر إفراد وإما قصر قلب وليس عنده قصر تعيين، لأن قصر التعيين عنده نوع من قصر الإفراد حيث يقول: «أصل معنى القصر راجع على تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان كقولك: زيد شاعر لامنجم لمن يعتقده شاعرا ومنجما أو قولك: زيد قائم لاقاعد لمن يتوهم على أحد الوصفين من غير ترجيح، ويسمى هذا قصر إفراد بمعنى أنه يزيل شركة الثاني، أو بوصف مكان آخر كقولك لمن يعتقده منجما لاشاعرا: ما زيد منجم بل شاعر أو زيد شاعر لامنجم ويسمى هذا قصر قلب بمعنى أن المتكلم يقلب فيه حكم السامع» [30]. فالمخاطب في قصر الإفراد عند السكاكي إما من يعتقد الشركة وإما من يعتقد بتساوي الأمرين دون ترجيح.

وقسّم الخطيب القزويني صاحب تلخيص المفتاح القصر باعتبار اعتقاد المخاطب إلى قصر الإفراد وقصر القلب وقصر التعيين لأن المخاطب إذاكان من يعتقد الشركة فهو قصر إفراد وإذا كان من يعتقد العكس فهو قصر قلب وأما إذا تساوى الأمران عنده فهو قصر تعيين [31]. فقصر التعيين عند الخطيب هو القسم الثاني من قصر الإفراد عند السكاكي.

وفي بعض الأحاديث قد اكتفى الكوراني بالإشارة إلى وجود أسلوب القصر في الحديث دون أن يقوم بشرحه وتحليله وذلك مثل (الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، ج10، ص307 وص420 وص472 وج11، ص223).

3. 2. التشبيه

وقد تحدّث الشيخ شهاب الدين في شرحه لأحاديث صحيح البخاري عن فن التشبيه وأنواعه وأركانه بصور مختلفة. ففي بعض المواضع لايكتفي بالإشارة إلى وجود التشبيه ونوعه في الحديث، بل يقوم بشرحه وتحليله على أساس ماجاء في المصادر البلاغية. ففي شرحه لحديث «**مثلُ مابعثني اللّه به من الهدى والعلم كمثل الغيث الكثير أصاب أرضاً، فكان منها نقيّة قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير، وكانت منها أجادب أمسكت الماء فنفع اللّه بها الناس فشربوا وسقوا وزرعوا وأصابت منها طائفة أخرى إنما هي قيعان لاتمسك ماء ولاتنبت كلأ، فذلك مثل من فقه في دين اللّه، ونفعه ما بعثني اللّه به فعَلم وعلّم، ومثل من لم يرفع بذلك رأسا ولم يقبل هدى اللّه الذي أرسلتُ به**» [32] يعتقد أن فيه ثلاث تشبيهات كلها من نوع تشبيه التمثيل وتشبيه الحال بالحال ولا يكتفي ببيان ذلك فقط، بل يقوم بشرح وتحليل هذه التشبيهات في الحديث فيقول في شرح التشبيه الأول: «وتحقيق المقام أنه شبّه حال من تعلّم العلمَ وعمل به وعلّم الناس بأرض نقيّة أصابها الغيث، فدخل في أعماقها، فانتفعت به وأنبتت الكلأ والعشب، فانتفع به الناس والدواب، وأشار بالغيث الكثير إلى غزارة المعارف التي جاء بها، وبالعشب الكثير إلى كثرة العلماء العاملين في أمته، وبالجمع بين الكلأ الشامل للرطب واليابس والعشب المخصوص بالرطب إلى تفاوت مراتب العلماء، واقتصر على

نفي الكلأ في الأرض المذمومة، لأن انتفاء العام يستلزم انتفاء الخاص» [33] ويقول في توضيح التشبيه الثاني في الحديث: «وشبّه حال من فقه في دين الله ولم يعمل بعلمه بحال أرض يابسة أمسكت الماء ولم تدخل في أجزائها، إلا أنها أمسكت فانتفع بها الناس والدوابّ»[34] وتحدّث عن التشبيه الثالث في الحديث قائلا: «وشبّه حال الطائفة الأخرى بالقيعان لم تنتفع بالماء ولاأمسكته لينتفع به الناس والدوابّ» [35] وبعد ذلك يصرّح بنوع التشبيه في التشبيهات الثلاث ويردّ على من يعتقد بأن التشبيه فيها من نوع التشبيه المفرّق ويقول: «فالمشبهات الثلاث من التمثيل، وتشبيه الحال بالحال كما أشرنا إليه، وجعله من التشبيه المفرق تكلّف وإنزال الكلام من الأوج إلى الحضيض، وعدول عن ظاهر لفظ المثل» [36]. وربما يشير بذلك إلى ماقاله الكرماني في شرح هذا الحديث حينما اعتبر التشبيه فيه تشبيهات متفرقة ومتعددة وجوّز أن يكون تشبيها واحدا من نوع تشبيه التمثيل، فهو يقول: «فإن قلت: في الحديث تشبيهان أو تشبيه واحد؟ قلت تشبيهات متفرّقة ومتعددة باعتبار الأجزاء كتشبيه ما بعثه الله به بالغيث الكثير وكتشبيه أنواع الناس بأنواع الأرض ونحوهما... ويحتمل أن يكون تشبيها واحدا من باب التمثيل أي تشبيه صفة العلم الواصل إلى أنواع الناس من جهة اعتبار النفع وعدمه بصفة المطر المصيب إلى أنواع الأرض من تلك الجهة» [37].

فتشبيه التمثيل عند الجمهور هو أن يكون وجه الشبه منتزعا من أمور متعددة سواء كان حقيقيا أو غير حقيقي ولكن قيّده السكاكي بأن يكون غير حقيقي[38] حيث قال: «واعلم أن التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة أمور خصّ باسم التمثيل»[39]. والتشبيه المفرّق هو أن يكون طرفاه متعددين فيؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر أو بمشبهات ثم بمشبهات بها [40]. وتشبيه التمثيل في الحديث تشبيه مركب باعتبار الطرفين حيث شبّهت حالة بحالة أخرى بينما التشبيه المفرّق لايعتبر تشبيها مركبا، بل يعتبر باعتبار الطرفين تشبيها متعددا، وهناك فرق بين التشبيه المركب والتشبيه المتعدد، حيث إن التركيب يفيد شيئا لايوجد عند التفريق وأن الوجه في المركب مأخوذ من أمور كان كل واحد منها مقصودا بالأصالة بحيث لو حذف منه شيء لاختلّ التشبيه، وأنه روعي في المركب حالة اجتماع الأشياء على نظام معيّن من حيث التقديم والتأخير والتسلسل المنطقي والعقلي حتى لو قدّم أو تأخّر شيء عن موضعه لاختلّ التشبيه كما اختلّ بالحذف [41]. ومن الناحية الجماليّة فإن التشبيه المركب أجلّ شأنا وأعظم مرتبة، لأن الفكرة والروية فيه أوفر ودقة النظر فيه أكثر وآفاق الأخيلة فيه أوسع [42]. وقد صرّح بالفرق بينهما الشيخ عبدالقاهر الجرجاني في كتاب أسرار البلاغة [43]. ومن هنا أكّد الشيخ شهاب الدين على أن التشبيهات الموجودة في الحديث من نوع تشبيه التمثيل والمركب واعتبر جعله من نوع المفرّق والمتعدد إنزالا للكلام من الأوج إلى الحضيض.

وفي شرحه لحديث «**مثلُ الجليس الصالح والجليس السوءِ كمثل صاحب المسك وكير الحدّاد، لايَعدَمُك من صاحب المسك إمّا تشتريه أو تجدُ ريحَه، وكيرُ الحدّاد يُحرق بدنَك أو ثوبَك أو تجد منه ريحاً خبيثة**»[44]، نرى نوعا من التناقض في قوله حينما يتطرّق إلى بيان نوع التشبيه في الحديث، حيث يعتبر التشبيه في البداية تشبيها مفرّقاً أي تشبيه جزء من الكلام بجزء آخر فيقول: «هذا من التشبيه المفرّق، فإنّ صاحب المسك للجليس الصالح، وكير الحداد للجليس السوء»[45]. بمعنى أن الجليس الصالح شبّه بصاحب المسك وأن الجليس السوء شبّه بكير الحدّاد، ولكن بعد ذلك يصرّح بأن التشبيه في الحديث من نوع تشبيه الحال بالحال وتشبيه المعقول بالمحسوس[46]. وأكّد على ذلك مرّة أخرى حينما ردّ على الكرماني قائلا: «قال بعض الشارحين[47]: فإن قلتَ: المشبه به الكير أو صاحب الكير؟ قلتُ: الظاهر الكير والمناسب للتشبيه الصاحب. وليس بشيء، لأن المراد تشبيه الحال بالحال كما أشرنا إليه» [48]. والظاهر في الحديث هو تشبيه الجليس الصالح بصاحب المسك وتشبيه الجليس السوء بصاحب الكير وهو من نوع التشبيه المتعدد ولايرى فيه تشبيه الحال بالحال الذي يعتبر تشبيه مركباً.

وفي حديث «**مثلُ البخيلِ والمُنفق كمثل رجلين عليهما جُبَّتان من حديد، من ثُديِّهما إلى تراقيهما، فأما المُنفقُ فلا يُنفقُ إلاّ سبغَت -أو وفرت على جلده حتى تخفي بنانَه وتعفو أثرَه، وأما البخيلُ فلايريد أن يُنفقَ شيئا إلاّ لزقَت كلُّ حلقةٍ مكانَها، فهو يوسّعُها ولاتتّسعُ**»[49]، يتطرّق الشارح إلى بيان نوع التشبيه ويعتبره تشبيها مركّبا تمثيليّا شبِّه فيه حال بحال فيقول: «المراد بالمثل الحال والصفة الغريبة، ففيه تشبيه الحال بالحال»[50]. بمعنى أن حالة الجواد المنفق والبخيل الممسك شبّهت بحالة رجلين أراد كلّ واحد منهما أن يلبس درعا يستتر بها من سلاح عدوه، فيلبس أحدهما درعا سابغة تستر جميع بدنه وتحصنه بينما الآخر يداه مغلولتان دون صدره فإذا أراد أن يلبس الدرع حالت يداه بينها وبين أن تمرّ على البدن وتستره فتجتمع في عنقه فتكون ثقلا ووبالا عليه من غير وقاية له وتحصين لبدنه [51]. ونستطيع أن نفرّق التشبيه في الحديث إلى تشبيهين تمثيليّين شبّهت في الأول حالة الجواد المنفق الذي يبذل من ماله وينشرح صدره للبذل حتى يصبح السخاء طبيعة له ويغطي السخاء سلوكه، بحالة من يلبس درعا سابغة تستر جميع بدنه وتحفظه من سلاح عدوه وبهذا يأمن المنفق من عذاب الله ويستر معاصيه ويتقي النار كما يستر لابس الدرع جميع بدنه ويتقي به من سلاح عدوه. وفي التشبيه الثاني شبّهت حالة البخيل الذي غلبه الشح وضاق صدره بالإنفاق والصدقة بحالة من يريد أن يلبس درعا ولكن بما أن يداه مغلولتان على صدره حالت يداه بينها وبين أن تمرّ الدرع على البدن وتستره فتجتمع في عنقه وبهذا يتعرّض البخيل لعذاب الله وينكشف أمر معاصيه ويؤدي بنفسه إلى النار كما ينكشف من لايستره درعه ويتمكّن منه عدوه. [52]

ثم أشار إلى نوع التشبيه من جهة أخرى واعتبره تشبيه المعقول بالمحسوس قائلا: «واعلم أنّ المثلين من تشبيه المعقول بالمحسوس

الذي يشاهدونه كل حين من أن الدرع حين اللبس ينزل إلى التراقي والثدي، ثم بعد ذلك يوسع حتى ينزل إلى سائر البدن، وفيه إشارة إلى أن إيمان البخيل لاينزل من تراقيه إلى صدره لينشرح به» [53].

وبعد ذلك تحدّث عن وجه الشبه في هذا التشبيه مشيراً إلى الآراء الموجودة في هذا المجال فقال: «فإن قلتَ ما وجه القائم بين الطرفين؟ قلتُ: نماء المال في المتصدّق وعدمه في البخيل كالخير. وقيل: ستر العورة في المتصدّق في الدنيا والآخرة وعدمه في البخيل» [54]. وقد أشار الكرماني إلى هذين الوجهين من وجه الشبه في الحديث نقلا عن الإمام النووي حيث قال: «قال النووي: هو تمثيل لنماء المال بالصدقة والإنفاق والبخل بضد ذلك، وقيل ضرب المثل بهما لأنّ المنفق يستره الله بنفقته ويستر عوراته في الدنيا والآخرة كستر هذه الجبّة لابسها والبخيل كمن لبس جبّة إلى ثدييه فيبقى مكشوفا ظاهر العورة مفتضحا في الدارين»[55]. وفي نهاية البحث يصرّح الكوراني بما هو المرجّح عنده من وجه الشبه في الحديث فيقول: «والأظهر أن المشاركة بينهما سهولة الفعل وازدياده شيئا فشيئا» [56]. وهذا الوجه ظاهر في التشبيه الأول ولكن لايفهم من التشبيه الثاني.

وفي حديث «**فإنّ دماءكم وأموالكم وأعراضكم بينكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا**» [57]، يطرح سؤالا حول وجه الشبه وكونه أقوى في المشبه من المشبهبه على عكس ما هو مرسوم بين البلاغيين ثم يجيب عن السؤال ويقرّر أن الهدف من التشبيه في هذا الحديث هو إلحاق الخفي بالأشهر لاالناقص بالكامل فيقول: «فإن قلتَ: المشبه أقوى وأغلظ من المشبهبه في وجه الشبه الذي هو الحرمة. قلتُ كذلك ولاضير، لأن المراد إلحاق الخفي بالأشهر لاالناقص بالكامل، وكان حرمة هذه الأشياء أمرا جليّا عندهم بخلاف سفك الدم وأخذ المال والقدح في الأعراض»[58]. وقد أشار العيني أيضا إلى هذه النكتة في الحديث قائلا: «...قيل: لمَ شبِّه الدماء والأموال والأعراض في الحرمة باليوم والشهر والبلد...؟ أجيبَ بأنهم كانوا لايرون استباحة هذه الأشياء وانتهاك حرمتها بحال، وكان تحريمها ثابتا في نفوسهم مقرّرا عندهم بخلاف الدماء والأموال والأعراض، فإنهم في الجاهلية كانوا يستبيحونها»[59].

وفي بعض المواضع يكتفي الشيخ شهاب الدين بالإشارة إلى وجود التشبيه ونوعه في الحديث دون أن يقوم بشرحه وتحليله. ففي حديث «**انّ المؤمن للمؤمن كالبنيان يشدُ بعضه بعضاً**»، يكتفي بقوله «وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس» [60]. وقال في حديث «**قُل لاحولَ ولا قوّةَ إلاّ باللّه، فإنّها كنز من كنوز الجنّة**»، « تشبيه بليغ ووجه الشبه الشرف والعزّة، لأن الكنز هو المال المدفون لغاية الاحتياط عليه أو لنفاسته» [61].

3 .3. المجاز والاستعارة

فالمجاز ينقسم عند البلاغيّين إلى المجاز اللغوي والمجاز العقلي. فالمجاز اللغوي هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم إرادته، فإن كانت العلاقة بين المعنى المجازي والمعنى الموضوع له المشابهة فهو الاستعارة وإلاّ فهو مجاز مرسل [62]. والمجاز العقلي هو إسناد الفعل أو معناه إلى ملابس له غير ماهو له بتأوّل [63] وذلك مثل نسبة الفعل وما في معناه معلومين إلى المفعول به، أونسبتهما مجهولين إلى الفاعل، أو نسبتهما إلى السبب، أو المصدر أو الزمان، أو المكان. وقد تحدّث الشيخ شهاب الدين الشهرزوري في شرحه للأحاديث النبوية عن المجاز بأنواعه المختلفة فندرس في البداية رأيه في حقيقة المجاز بين البلاغيّين والأصوليّين ثم نتطرّق إلى المجاز المرسل والمجاز العقلي والاستعارة بأنواعها في شرحه.

ففي شرح حديث «**عن البراء –رضي اللّه عنه- قال أمرَنا النبيَ – صلّى اللّه عليه وسلّم- بسبع ونهانا عن سبع، أمرنا باتباع الجنائز، وعيادة المريض، وإجابة الداعي، ونصر المظلوم، وإبرار القسم، وردّ السلام، وتشميت العاطس. ونهانا عن آنية الفضّة، وخاتم الذهب، والحرير، والديباج، والقسيّ والإستبرق**»[64]، أشار إلى قضيّة الجمع بين المجاز والحقيقة في كلام واحد فقال: «فإن قلتَ: المأمور بها بعضها واجبات كردّ السلام، ونصر المظلوم، وإجابة الداعي، فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز؟ قلتُ: ليس معناه أنّ رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم- عدّ هذه الأشياء مرّة واحدة وقال أمرتُكم بها، وإنما حكى الراوي عنه، ولو سلّم يحمل على عموم المجاز وهو مطلق الطلب عند من لم يجوّز الجمع بين الحقيقة والمجاز» [65]. ثم أشار إلى رأي بعض الشارحين وهو الكرماني حول تفاوت المجاز عند الأصوليّين وأهل المعاني قائلا: «قال بعض الشارحين: فإن قلتَ المجاز عند الأصوليّة أعمّ مما عند أهل المعاني، فكما جاز عندهم في الكناية نحو: كثير الرماد إرادة المعنى الأصلي وإرادة غيره أيضا في استعمال واحد، كذلك المجاز؟ قلتُ: حاصله أنّه لابدّ في المجاز من قرينة دالة على إرادة غير الحقيقة أعم من أن تكون صارفة من إرادة الحقيقة أم لا، فافهم»[66]. ولايقبل الشهرزوري رأي الكرماني ويردّ قوله من وجوه عدّة فيقول: «هذا كلامه ، وفيه خلل من وجوه: الأول: أن ماقاله في الجواب هو عين السؤال، فأي فائدة في التطويل. الثاني: قوله المجاز عند الأصوليّة أعم ممّا عند أهل المعاني غلط ظاهر، إنما دلك في الكناية، صرّح به صدر الشريعة وصاحب التلويح... الثالث: أن قوله: لابد في المجاز من قرينة دالة على إرادة غير الحقيقة أعم من أن تكون صارفة عن الحقيقة أم لا، ليس كذلك، وكيف ينتقل الذهن إلى المعنى المجازي بدون القرينة الصارفة؟» [67].

فالشهرزوري يعتبر في الوجه الأولجواب الكرماني عين السؤال الذي طرحه، حيث اعتبر القرينة في المجاز عند الأصوليّين أعم من أن تكون صارفة من إرادة المعنى الحقيقي أم لا، وهذا يدل على جواز إرادة المعنى الحقيقي والمجازي في استعمال واحد وهو نفس الشيء الذي جاء في السؤال. وفي الوجه الثاني يعتبر قول الكرماني بأن المجاز عند الأصوليّين أعم مما عند أهل المعاني، غلطا ظاهرا و يرى أن هذا الفرق يوجد في الكناية وليس في

المجاز ويستند في ذلك بقول صدرالشريعة عبيدالله بن مسعود المحبوبي البخاري المتوفى سنة 747هـ في كتاب التوضيح في أصول الفقه، وسعدالدين مسعود بن عمر التفتازاني المتوفى سنة 792هـ في كتاب التلويح في شرح التوضيح، حيث صرّحا بالفرق بين الكناية عند الأصوليّين والبيانيّين [68]. وفي الوجه الثالث يردّ قول الكرماني بأن القرينة في المجاز أعم من أن تكون صارفة عن الحقيقة أم لا، لأن القرينة في المجاز عند البلاغيّن لابد أن تكون صارفة عن المعنى الحقيقي وإلاّ كيف ينتقل الذهن من المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي؟ وقد صرّح بذلك الأصوليّون أيضا. فقد جاء في كتاب شرح التلويح على التوضيح: «لابدّ للمجاز من قرينة مانعة عن إرادة المعنى الحقيقي سواء جعلت داخلة في مفهوم المجاز كما هو رأي علماء البيان، أو شرطا لصحّته واعتباره كما هو رأي أئمّة الأصول» [69].

وتحدّث الشهرزوري في مواضع متعدّدة من شرحه عن المجاز المرسل وعلاقاته نكتفي بذكر نماذج منها. ففي حديث «**...عن عائشة قالت: ركعتانِ لم يكن رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم يدعُهما سرّاً ولا علانية، ركعتان قبل صلاة الصبح، وركعتان بعدَ العصر**» [70]، أشار في البداية إلى رأي الكرماني حول المجاز المرسل في كلمة "ركعتان" الأولى حيث قال: «قال بعضهم: تفسير الركعتين بأربع من إطلاق الجزء على الكل، أو يقدّر: وكذا ركعتان بعد العصر، والإضمار والمجاز متساويان، والمراد بالركعتين الجنس الشامل للقليل والكثير» [71]. وأراد بهذا البعض محمد بن يوسف شمس الدين الكرماني حيث يقول في كتابه "الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري": «قوله (ركعتان) أي صلاتان، لأنه فسّرها بأربع ركعات فهو من باب إطلاق الجزء وإرادة الكل أو هو من باب الإضمار، أي وكذا ركعتان بعد العصر، والوجهان جائزان بلاتفاوت، لأن المجاز والإضمار متساويان، أو المراد بالركعتين جنس الركعتين الشامل للقليل والكثير» [72]. فكما نرى أن الكرماني ذكر وجوها ثلاثة لتفسير "ركعتان" الأولى في الحديث وهي حملها على المجاز المرسل بعلاقة إطلاق الجزء على الكل، وإضمار "وكذا"، وإرادة الجنس الشامل للقليل والكثير من الركعتين. وبعد أن أشار الشهرزوري إلى هذه الوجوه الثلاثة عند الكرماني، اعتبر كلامه باطلا وردّ الوجه الأول والثالث منها فقال: «هذا كلامه وفساده لائح. أما قوله: من إطلاق الجزء على الكل، فلأنه ليس هنا جزء وكل، وذلك أن الركعتين قبل الصبح والركعتين بعد العصر، والجزء والكل إنما يتصوّر إذا كان تأليف وضمّ بعض الأشياء إلى البعض عقلاً أو حسّاً. وأما قوله: أريد بالركعتين الجنس الشامل للقليل والكثير، فإن أراد أنه يطلق على مافوق التثنية وما دونه [73]، فليس كذلك، لأن المثنّى نص في مدلوله، وإن أراد أنه يتناول كل ركعتين وليس كذلك، لأن "ركعتان" نكرة فلا يتناول إلا على سبيل البدل» [74].

وقد يكتفي بالإشارة إلى وجود المجاز المرسل وعلاقته في الحديث دون أن يقوم بشرحه و مناقشة أراء الآخرين. ففي حديث «**فقال: يا بني النجار ثامِنُوني بحائطكم هذا...**» [75]، قال: «أي اذكروا لي ثمنه والباء زائدة، والحائط : كل حديقة عليها الجدران تسمية للشيء بما يجاوره» [76]. فكما نرى يكتفي الكوراني هنا بذكر وجود المجاز المرسل في كلمة "الحائط" و علاقته وهي المجاورة. وفي حديث «**أن النبي صلى الله عليه وسلّم وأبابكر وعمر رضي الله عنهما، كانوا يفتتحون الصلاة بالحمدُ لله ربّ العالمين**» [77]، يقول: «أي: يقدمون من أفعال الصلاة بعد الدخول فيها بالنيّة، القراءة، ويجوز أن يراد بالصلاة القراءة، أي: يفتتحون القراءة بالحمد لله، وإطلاق الصلاة على القراءة التي هي جزء منها مجاز مشهور» [78]. والمجاز المشهور هنا هو المجاز المرسل بعلاقة إطلاق الكل على الجزء. وتوجد هذه الإشارة إلى وجود المجاز المرسل وعلاقاته في مواضع متعددة من الكتاب (راجع: الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري ج2، ص436 وج3، ص10 وج5، ص385 وج5، ص607 وج6، ص222 وج7، ص17 وج7، ص105 وج7، ص248 وج8، ص146 وج8، ص333 وج10، ص223 وج10، ص296 وج10، ص460 وج10، ص497).

وأما المجاز العقلي فقد أشار إليه الكوراني في مواضع متعددة من شرحه بصور مختلفة، فبعض الأحيان يتطرق إليه ويذكر علاقاته وبعض الأحيان يكتفي بالإشارة إلى وجود المجاز العقلي في الحديث أو العبارة. ففي قول رسول الله «**جاء جبريل عليه السلام يعلّمكم دينكم**» في حديث سؤال جبريل النبي صلى الله عليه وسلّم عن الإيمان والإسلام والإحسان وعلم الساعة، قال: «إسناد التعليم إلى جبريل إسناد الفعل إلى السبب، لأنه بسؤاله تعلّموا من شرح رسول الله صلى الله عليه وسلّم» [79]. ففي هذا الحديث تحدث عن إسناد الفعل إلي السبب دون أن يصرح بوجود المجاز العقلي فيه وهذا يعني أن المعلّم الحقيقي في هذا الحديث هو رسول الله صلى الله عليه وسلّم حينما علّمهم الإيمان والإسلام والإحسان وعلم الساعة و لكن جبريل وسؤاله كان سببا لهذا التعليم ولذلك نسب التعليم إليه على طريق المجاز العقلي.

وفي حديث «**خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلّم بالهاجرة فأُتي بوضوء فتوضّأ...** »، أشار إلى وجود الإسناد المجازي في كلمة "الهاجرة" قائلا: «أي وقت اشتداد الحرّ في أثناء النهار، سمّيت بذلك لأن الناس يهجرونها ويكفّون عن العمل فيها، الإسناد فيه مجاز مثل عيشة راضية» [80]. ففي هذه العبارة أسند اسم الفاعل وهو الهاجرة إلى المفعول وهو وقت اشتداد الحر وحق اسم الفاعل أن يسند إلي الفاعل وهو الناس الهاجرين أي التاركين وقت اشتداد الحر والعمل فيه، كما أن في "عيشة راضية"، أسند راضية إلى المفعول وهو العيشة بدل أن ينسب إلى الفاعل وهو صاحب العيشة. ويمكن أن يقال في كلمة "الهاجرة" مجاز مرسل بعلاقة التعلق الاشتقاقي وهو إقامة صيغة مقام أخر [81] بمعنى أن "الهاجرة" اسم الفاعل استعملت بدل كلمة "المهجورة" اسم المفعول.

وفي حديث «**سبعة يظلّهم الله: رجل ذكر الله ففاضت عيناه ...**»، قال: «الفيض سيلان مع الكثرة، وإسناده إلى العين، إسناد إلى المحل مجازا مبالغة»[82] يعني أن فعل "فاضت" بدل أن يسند إلى الفاعل وهو الدمع، أسند إلى مكان الدمع وهو العين على طريق المجاز العقلي وذلك للمبالغة في الفيضان. وقد أشير إلى المجاز العقلي وعلاقاته في مواضع متعددة (راجع: الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، ج3، ص139 وج3، ص311 وج4، ص337 وج4، ص414 وج6، ص293 وج7، ص61 وج8، ص98 وج8، ص326 وج8، ص413 وج10، ص195 وج11، ص73).

وقد تطرّق الشيخ شهاب الدين في شرحه للأحاديث النبوية إلى الاستعارة وأنواعها مبيّنا نوع الاستعارة وكيفية إجرائها بعض الأحيان والاكتفاء بوجود الاستعارة في العبارة دون بيان نوعها وكيفية إجرائها أحيانا أخرى. ففي الاستعارة المصرّحة قد يكتفي بالإشارة إلى وجود الاستعارة في العبارة دون أن يصرح بكونها مصرحة. ففي حديث «**قالت عائشة رضي الله عنها: سألتُ النبي صلى الله عليه وسلّم عن التفات الرجل في الصلاة، فقال: هو اختلاسٌ يختلسه الشيطانُ من صلاة أحدكم**»[83]، أشار إلى وجود الاستعارة في الحديث وقال: «الاختلاس خطف الشيء وأخذه بسرعة، شبّه وسوسة الشيطان التي يلتفت المصلي لأجلها بالاختلاس»[84]. ففي لفظة الاختلاس استعارة مصرحة حيث شبِّهت الوسوسة بالاختلاس بجامع السرعة والخفاء، ثم حذف المشبه وبقي المشبه‌به والقرينة هي "يختلسه الشيطان". ولكن الطيبي في شرح المشكاة يعتقد أن اختلاس الشيطان استعير لذهاب الخشوع في الصلاة حيث يقول: «وأقول: المعنى من التفت يمينا وشمالا ذهب عنه الخشوع المطلوب بقوله تعالى: "والذين هم في صلاتهم خاشعون"، فاستعير لذهاب الخشوع اختلاس الشيطان، تصويرا لقبح لتلك الفعلة»[85]. وهذا يعني أن ذهاب الخشوع في الصلاة شبّه باختلاس الشيطان ربما بجامع السرعة والخفاء أيضا. وقد كرّر رأي الطيبي كثير من الشراح ومنهم العيني والقسطلاني[86] ولكن لم أرَ رأي الكوراني عند الآخرين. ويبدو أن رأي شهاب الدين الكوراني في هذا المجال أقرب إلى الصواب، لأن الوسوسة التي استعير لها الاختلاس على رأي الكوراني هي سبب الالتفات في الصلاة.

وقد يصرّح بوجود الاستعارة المصرّحة في العبارة. ففي شرح حديث «**إنّ من البيان لَسحراً**»[87]، يقول: «البيان: الكشف وإبراز ما في الضمير، والناس فيهم البليغ وغير البليغ. والبلاغة لها غرض عريض، وإذا بلغت الغاية يعبّر عنها بالسحر فإنه أمر خارق، فالكلام على طريق الاستعارة المصرحة، وأكثر ما يستعمل في المدح وقد يذم كما إذا أراد ستر الحق ببلاغته»[88]. وهذا يعني أن البيان البليغ الذي بلغ غاية البلاغة، شبّه بالسحر في جلب القلوب والتأثير على النفوس، ثم حذف المشبه وهو البيان البليغ الذي بلغ غاية البلاغة وبقي المشبه‌به على طريق الاستعارة المصرّحة. ولم يشر شرّاح البخاري إلى وجود الاستعارة المصرّحة في هذا الحديث وصرّح الطيبي بوجود التشبيه فيه حيث يقول: «"من" للتبعيض والكلام فيه تشبيه، وحقه أن يقال: إن بعض البيان كالسحر، فقلب وجعل الخبر مبتدأ (أي اسم إنّ) مبالغة في جعل الأصل فرعا والفرع أصلا. ووجه التشبيه يتغيّر بتغيّر إرادة المدح والذم»[89]. فهذا الحديث قد ورد بهذه الصورة و أيضا بصورة «إن بعض البيان لسحر»[90]، والذي يبدو لي أن الكلام في الصورة الأولى على طريق الاستعارة المصرحة، حيث يدل الكلام في هذه الصورة على أن السحر جزء من البيان والمقصود من السحر هو الكلام البليغ الذي بلغ غاية البلاغة على ما قاله الشهرزوري، ولكن الكلام في الصورة الثانية على طريق التشبيه، حيث يدل الكلام في هذه الصورة على أن بعض البيان كالسحر في جلب القلوب والتأثير علي النفوس.

أما الاستعارة المكنية فقد صرّح بها و بكيفية إجرائها في كثير من المواضع. ففي عنوان «حلاوة الإيمان»، تحدّث عن الاستعارة المكنية في العبارة وقال: «شبَّه المعقول بالمحسوس وأثبت له شيئا من لوازمه على طريق الاستعارة المكنية، والمراد من حلاوة الإيمان: استلذاذ النفس بالطاعات كاستلذاذها بأشهى المأكولات»[91]. ففي هذا التركيب شبّه الإيمان و هو أمر معقول بالمأكولات الشهية الحلوة وهي أمر محسوس بجامع الاستلذاذ، ثم حذف المشبه‌به وبقي المشبه ونسب إليه شيء من لوازم المشبه‌به وهو الحلاوة. وفي حديث «**مفتاح الغيب خمس لايعلمها إلا الله: لايعلم أحد مايكون في غد، ولايعلم أحد مايكون في الأرحام، ولاتعلم نفس ماذا تكسب غدا، وماتدري نفس بأي أرض تموت، ومايدري أحد متى يجيء المطر**»[92]، تحدث عن إجراء الاستعارة المكنية والمصرحة في عبارة "مفتاح الغيب" قائلا: «وهذا الكلام على طريق الاستعارة المكنية، وذلك أنه شبّه ماغاب عن الخلق بنفائس عليها الأغاليق، ثم حذف المشبه‌به وأضاف إلى المشبه ماهو من لوازم المشبه[93]، وهو المفاتيح تخييلا، أو شبّه مايتوسل به إلى تلك المغيبات بالمفتاح وأضافه إلى الغيب، فتكون الاستعارة تصريحية»[94]. فعلى رأي الشهرزوري يمكن إجراء استعارتين في هذه العبارة، استعارة مكنية في "الغيب" أو استعارة مصرحة في "مفتاح". ففي الاستعارة الأولى شبّه الغيب بنفائس مغلوقة أبوابها لايطلع عليها الناس بجامع الأهمية وعدم الاطلاع عليها، ثم حذف المشبه‌به وبقي المشبه ونسب إليه شيء من لوازم المشبه‌به وهو المفتاح على طريق الاستعارة المكنية. وفي الاستعارة الثانية شبّه ما يتوسّل به للاطلاع على الغيب بالمفتاح، ثم حذف المشبه وبقي المشبه‌به على طريق الاستعارة المصرحة وإضافة المفتاح إلى الغيب قرينة. وتحدث الكرماني في شرحه على صحيح البخاري عن إجراء هاتين الاستعارتين في عبارة "مفتاح الغيب" وقال: «هو إما استعارة مكنية بأن يجعل الغيب كالمخزن المستوثق بالإغلاق فيضاف إليه ما هو من خواص المخزن المذكور وهو المفتاح، وإما استعارة مصرحة بأن يجعل ما يتوصّل به إلى معرفة الغيب للمخزن ويكون لفظ الغيب قرينة له»[95]. وقد كرّر العيني في كتابه "عمدة القاري في شرح صحيح البخاري" عبارة الكرماني في هذا المجال دون أن يشير إلى اسمه.[96]

وأشار الشهرزوري في شرحه إلى الاستعارة التبعية والاستعارة التمثيلية أيضا فنكتفي بدراسة نموذج لكل منهما. ففي شرح حديث رواه عبادة بن الصامت «**أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وحوله عصابة من أصحابه: بايعوني على أن لاتُشركوا بالله شيئا، ولاتسرقوا ولاتزنوا ولاتقتلوا أولادكم و....**» [97]، أشار إلى الاستعارة التبعية في "بايعوني" وقال: «بايعوني، استعارة تبعية، شبّه إعطاءهم الانقياد لأحكامه ومقابلته ذلك بالجنّة ورضوان الله بالمبايعة التي هي مبادلة المال بالمال على التأبيد»[98]. يعني شبّهت البيعة والمبايعة على الإسلام بمعنى التزام الأصحاب بطاعة الله ورسوله ووعد رسول الله لهم بالجنة ورضوان الله بالمبادلة والمعاوضة المالية، «كأن كل واحد منهما يبيع ما عنده من صاحبه، فمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعد الثواب ومن طرفهم التزام الطاعة»[99]، ثم اشتق من المبايعة بمعنى المبادلة "بايعوني" بمعنى "بادلوني" على طريق الاستعارة التبعية المكنية. وفي شرح حديث «**قال رسول الله صلى الله عليه وسلَم: إن الله قال: من عادى لي وليًا فقد آذنته بالحرب، وما تقرّب إليّ عبدي بشيء أحبّ إليّ مما افترضتُ عليه ... وماترَدّدتُ عن شيء أنا فاعله ترَدّدي عن نفس المؤمن، يكره الموتَ وأنا أكره مساءته**» [100]، تطرّق إلى الاستعارة التمثيليّة في عبارة "وماتردّدتُ عن شيء أنا فاعله تردّدي عن نفس المؤمن، يكره الموتَ وأنا أكره مساءته" قائلا: «هذا كلام علىَ طريق المثل يدل على كرامة المؤمن عندالله. شبّه حاله في قبض المؤمن بحال من يريد إخراج شيء من يد محبوبه وهو لايريد ذلك، فلايزال يلاطفه حتى يظفر به» [101]. ففي هذه العبارة تشبيه حالة بحالة على طريق الاستعارة التمثيليّة.

خاتمة

يعتبر الشيخ شهاب الدين الشهرزوري الكوراني من كبار علماء الكرد في القرن التاسع الهجري وله آثار علميّة مختلفة في مجال التفسير والحديث وأصول الفقه وعلوم اللغة ومن أهمّها كتابه القيّم في شرح الأحاديث النبويّة "الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري"، الذي تناول فيه بالشرح والتحليل كتاب "صحيح البخاري".

وقد شرح الشيخ شهاب الدين في هذا الكتاب أحاديث صحيح البخاري شرحا وافياً فاستفاد من مصادر مهمّة ومتنوّعة في اللغة والبلاغة والفقه والتفسير وعلم الكلام كما استفاد من آثار شرّاح البخاري قبله مثل الكرماني وابن بطّال والخطابي وابن حجر العسقلاني. ومن الجوانب المهمّة في هذا الشرح هو الجانب البلاغي والاهتمام بالظواهر البلاغية في شرحه للأحاديث النبوية، وهذا ما قام الباحث بدراسته في هذا البحث من خلال محاور أربعة وهي القصر، والتشبيه، والمجاز، والاستعارة.

ففي أسلوب القصر قد يكتفي بالإشارة إلى وجود أسلوب القصر في الحديث دون أن يقوم بشرحه وتحليله، وقد يقوم بشرحه ويبيّن أداته ونوعه كما يتطرّق بعض الأحيان إلى نقد آراء الشراح الآخرين حول أسلوب القصر الموجود في الأحاديث.

وفي مجال التشبيه قد لايكتفي بالإشارة إلى وجود التشبيه في الحديث، بل يقوم بشرحه وتحليله وبيان نوعه وأركانه علي أساس ما جاء في كتب البلاغة، وقد يشير إلى وجود التشبيه ونوعه دون شرح أو تحليل.

وأما في موضوع المجاز والاستعارة، فقد تحدث الشيخ شهاب الدين في شرح الأحاديث النبوية عن حقيقة المجاز بين البلاغيين والأصوليين وتطرق إلى المجاز المرسل وبعض علاقاته والمجاز العقلي وبعض علاقاته، كما تطرّق من أنواع الاستعارة إلى الاستعارة المصرحة والمكنية والتبعية والتمثيلية فاكتفى بعض الأحيان بالإشارة إلى وجود الاستعارة في الحديث دون أن يتطرق إلى بيان نوعها وكيفية إجرائها وقد قام بشرح الاستعارة الموجودة في الحديث فبيّن نوعها وكيفيّة إجرائها.

المراجع

أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، 1423ق، البيان والتبيين، بيروت، دار ومكتبة الهلال.

أحمد بن اسماعيل بن عثمان الكوراني، 2008، الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، تحقيق الشيخ أحمد عزو عناية، بيروت، داراحياء التراث العربي، الطبعة الأولى.

أحمد بن اسماعيل بن عثمان الكوراني، 2012، الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، تحقيق محمد بن رياض الأحمد، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، 1379ق، فتح الباري شرح صحيح البخاري، بيروت، دارالمعرفة.

أحمد بن مصطفى طاشكبري زاده، 1975، الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، بيروت، دار الكتاب العربي.

اسماعيل بن محمد أمين البابانى، دون تاريخ، هدية العارفين، بيروت، داراحياء التراث العربي.

بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بيروت، داراحياء التراث العربي.

الخطيب القزويني، 1989، الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق محمد عبدالمنعم خفاجي، بيروت، الشركة العالمية للكتاب.

سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، 2001، المطول شرح تلخيص المفتاح، بيروت، دارالكتب العلمية، الطبعة الأولى.

سعدالدين مسعود بن عمر التفتازاني، 2003، مختصر المعاني، تحقيق عبدالحميد الهنداوي، بيروت، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى.

سعدالدين مسعود بن عمر التفتازاني، شرح التلويح علي التوضيح، مكتبة صبيح بمصر.

سيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، تحقيق يوسف الصميلي، بيروت، المكتبة العصرية.

شرف الدين الحسين بن عبدالله بن محمد الطيبي، 1997، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بالكاشف عن حقائق السنن، تحقيق عبدالحميد هنداوي، الطبعة الأولى، مكة المكرمة، مكتبة نزار مصطفى الباز.

شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، دون تاريخ، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، بيروت، دارالجيل.

شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني، 1323ق، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، الطبعة السابعة، مصر، المطبعة الكبري الأميرية.

عادل نويهض، 1988، معجم المفسّرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر، بيروت، مؤسسة نويهض الثقافية، الطبعة الثالثة.

عبدالقاهر الجرجاني، 2001، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق عبدالحميد هنداوي، بيروت، دارالكتب العلمية، الدبعة الأولى.

عبدالقاهر الجرجاني، 2001، أسرار البلاغة، تحقيق محمد الفاضلي، بيروت، المكتبة العصرية، الطبعة الثالثة.

محمد بن يوسف شمس الدين الكرماني، 1981، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، الطبعة الثانية، بيروت، داراحياء التراث العربي.

محمد فاضلي، 1376ش، دراسة ونقد في مسائل بلاغية هامة، مشهد، جامعة فردوسي، الطبعة الثانية.

مصطفى صادق الرافعي، 2000، تاريخ آداب العرب، الطبعة الأولى، بيروت دار الكتب العلمية.

موسى شاهين لاشين، 2002، المنهل الحديث في شرح الحديث، الطبعة الأولى، دارالمدار الإسلامي.

يوسف بن أبي بكر السكاكي، 1987، مفتاح العلوم، تحقيق نعيم زرزور، بيروت، دارالكتب العلمية، الطبعة الثانية.

تضارب المصالح

❖ يعلن المؤلفان أنه ليس لديهما تضارب في المصالح.

الهوامش

1 - مصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب العرب، الطبعة الأولى، بيروت دار الكتب العلمية، 2000م، ج2، ص224.

2- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، بيروت، دار ومكتبة الهلال، 1423ق، ج2، صص13-14.

3- أحمد بن مصطفى طاشكبري زاده، الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، بيروت، دار الكتاب العربي، 1975، ص51.

4- أحمد بن اسماعيل بن عثمان الكوراني، الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، تحقيق الشيخ أحمد عزو عناية، بيروت، داراحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، 2008، ج1، ص24.

5- عادل نويهض، معجم المفسّرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر، بيروت، مؤسسة نويهض الثقافية، الطبعة الثالثة، 1988، ص30.

6- شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، بيروت، دارالجيل، دون تاريخ، ج1، صص243-242.

7- اسماعيل بن محمى أمين الباباني، هدية العارفين، بيروت، داراحياء التراث العربي، دون تاريخ، ج1، ص135.

8- أحمد بن اسماعيل بن عثمان الكوراني، الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، تحقيق الشيخ أحمد عزو عناية، ج2، ص32 و أحمد بن اسماعيل بن عثمان الكوراني، الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، تحقيق محمد بن رياض الأحمد، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 2012، ج2، ص34.

9- المصدر نفسه، طبعة الشيخ أحمد عزّو عناية ج9، ص44 وطبعة محمد رياض الأحمد ج9، ص47.

10- المصدر نفسه، طبعة الشيخ أحمد عزّو عناية ج10، ص267 وطبعة محمد رياض الأحمد ج10، ص455.

11- سعدالدين التفتازاني، مختصر المعاني، تحقيق عبدالحميد الهنداوي، بيروت، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، 2003م، صص173-178.

12- الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، تحقيق الشيخ أحمد عزو عناية، ج1، ص30.

13- المصدر نفسه، ج1، ص31-30.

14- عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق عبدالحميد هنداوي، بيروت، دارالكتب العلمية، الدبعة الأولى، 2001م، صص216-218.

15- الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، ج1، ص31.

16- عبدالقاهر الجرجاني، المصدر السابق، ص215.

17- الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، ج1، ص31.

18- يوسف بن أبي بكر السكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق نعيم زرزور، بيروت، دارالكتب العلمية، الطبعة الثانية، 1987م، ص294.

19- الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، ج1، ص31.

20- يوسف بن أبي بكر السكاكي، المصدر السابق، ص291.

21- الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، ج1، ص31.

22- المصدر نفسه، ج1، ص32.

23- الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، ج1، ص39.

24- هكذا ورد في نص الكتاب وربما هو من خطأ النسّاخ أو من الأخطاء المطبعيّة والصحيح «فإن المسند إليه إذا ولي حرف النفي»

25- الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، ج1، ص39.

26- المصدر نفسه.

27- المصدر نفسه.

28- المصدر نفسه، ج2، ص260.

29- نفس المصدر.

30- يوسف بن أبي بكر السكاكي، المصدر السابق، ص288.

31- الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق محمد عبدالمنعم خفاجي، بيروت، الشركة العالمية للكتاب، 1989، صص213-214.

32- الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، ج1، صص180-181.

33- المصدر نفسه

34- المصدر نفسه، ج1، ص181.

35- المصدر نفسه.

36- الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، ج1، ص180.

37- محمد بن يوسف شمس الدين الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، الطبعة الثانية، بيروت، داراحياء التراث العربي، 1981،ج2، ص58.

38-سعد الدين التفتازاني، المطول شرح تلخيص المفتاح، بيروت، دارالكتب العلمية، الطبعة الأولى، 2001، صص553-554.

39- يوسف بن أبي بكر السكاكي، المصدر السابق، ص346.

40- سعد الدين التفتازاني، المطول شرح تلخيص المفتاح، ص552.

41- محمد فاضلي، دراسة ونقد في مسائل بلاغية هامة، مشهد، جامعة فردوسي، الطبعة الثانية، 1376ش، صص176-177.

42- المصدر نفسه، ص174.

43- عبدالقاهر الجرجاني، 2001، أسرار البلاغة، تحقيق محمد الفاضلي، بيروت، المكتبة العصرية، صص144-152.

44- الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، ج4، ص396

45- المصدر نفسه، ج4، ص396

46- المصدر نفسه

47- راجع: محمد بن يوسف شمس الدين الكرماني، المصدر السابق، ج10،ص3

48- الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، ج4، ص396

49- المصدر نفسه، ج3، ص440.

50- المصدر نفسه

51- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، بيروت، دارالمعرفة، 1379هـ ج3، ص306.

52- موسى شاهين لاشين، المنهل الحديث في شرح الحديث، الطبعة الأولى، دارالمدار الإسلامي، 2002م، ج2، ص157.

53- الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري ، ج3، ص441.

54- المصدر نفسه.

55- محمد بن يوسف شمس الدين الكرماني، المصدر السابق، ج7، ص206.

56- الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، ج3، ص441.

57- المصدر نفسه، ج1، ص161.

58- المصدر نفسه، ج1، ص161.

59- بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بيروت، دارإحياء التراث العربي، ج2، ص38.

60- الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، ج2، ص165.

61- المصدر نفسه، ج11، ص206.

62- الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق محمد عبدالمنعم خفاجي، بيروت، الشركة العالمية للكتاب، 1989، صص394-396.

63- المصدر نفسه، 98.

64- الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، ج3، صص278-279.

65- المصدر نفسه، ج3، ص278.

66- المصدر نفسه، ج3، ص279 و محمد بن يوسف شمس الدين الكرماني، المصدر السابق، ج7، ص51.

67- الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، ج3، صص279-280.

68- سعدالدين مسعود بن عمر التفتازاني، شرح التلويح علي التوضيح، مكتبة صبيح بمصر، ج1، صص235-236.

69- المصدر نفسه، ج1، ص174.

70- الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، ج2، ص254.

71- المصدر نفسه، ج2، ص254.

72- محمد بن يوسف شمس الدين الكرماني، المصدر السابق، ج4، صص-226 227.

73- هكذا ورد في عبارة الكتاب، والصحيح وما دونها.

74- الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، ج2، ص254.

75- المصدر نفسه، ج2، ص109.

76- المصدر نفسه، ج2، ص109.

77- المصدر نفسه، ج2، ص374.

78- المصدر نفسه، ج2، ص374.

79- المصدر نفسه، ج1، ص122.

80- المصدر نفسه، ج1، ص344.

81- سيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، تحقيق يوسف الصميلي، بيروت، المكتبة العصرية، ص254.

82- الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، ج10، ص160.

83- المصدر نفسه، ج6، ص212.

84- المصدر نفسه، ج6، ص212.

85- شرف الدين الحسين بن عبدالله بن محمد الطيبي، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بالكاشف عن حقائق السنن، تحقيق عبدالحميد هنداوي، الطبعة الأولى، مكة المكرمة، مكتبة نزار مصطفى الباز، 1997، ج3، ص1070.

86-بدر الدين العيني، المصدر السابق، ج5، ص310 وشهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، الطبعة السابعة، مصر، المطبعة الكبري الأميرية، 1323ق، ج2، ص81.

87- الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، ج8، ص475.

88- المصدر نفسه، ج8، ص476.

89- شرف الدين الحسين بن عبدالله بن محمد الطيبي، المصدر السابق، ج10، ص3098.

90- الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، ج9، ص298.

91- المصدر نفسه، ج1، ص67.

92- المصدر نفسه، ج3، ص133.

93- هكذا ورد في نص الكتاب وهو خطأ والصحيح من لوازم المشبه به.

94- المصدر نفسه، ج3، ص133.

95- محمد بن يوسف شمس الدين الكرماني، المصدر السابق، ج6، ص125.

96- بدر الدين العيني، المصدر السابق، ج7، ص60.

97- الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، ج1، ص70،

98- المصدر نفسه، ج1، ص70.

99- محمد بن يوسف شمس الدين الكرماني، المصدر السابق، ج1، ص105.

100- الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، ج10، صص174-176.

101- المصدر نفسه، ج10، ص176.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

المؤلف حسن سرباز ، عبدالله رسول نجاد ، (2020)، البحث البلاغي في كتاب "الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري" للشيخ شهاب الدين الشهرزوري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد12، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص.ص: 105-116